Est.1994

JCL

Journal of the College of Languages
Open Free Access, Peer Reviewed Research Journal
http://jcolang.uobaghdad.edu.iq

P-ISSN: 2074-9279
E-ISSN: 2520-3517
2023, No.(48)
Pg.201-232

Chomsky's generative theory and its use in legal translation (Samples between Arabic and Persian)

Prof. Adnan Tahmasebi Poshtkouhi, Ph.D.
E-mail: adnant@ut.ac.ir
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, University of Tehran, Iran
Prof. Raheem M . Jaber Al Attabi, Ph.D.
E-mail: drraheem2004@colang.uobaghdad.edu.iq
University of Baghda, College of Languages, , Department of Persian literature and Language,Baghdad, Iraq
Islam Hashìm Aldabagh
E-mail: ihdi2000@gmail.com
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, University of Tehran, Iran

Received on 11/12/2022 - Accepted on 31/1/2023 - Published on 1/6/2023)
DOI:https://doi.org/10.36586/jcl.2.2023.0.48.0204

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

The research deals with the scientific and academic necessity in the field of contemporary linguistic research and translation studies called for new and advanced scientific theories in line with technological developments and modern information in the world, using different letters between the fields of science and knowledge, and thus resulted in new research methods with the linguistic phenomenon to vary its communicative functions. the overview, theories, the appearance of the formula in its wide form and the legal translation in a narrower form.

Research aims: discuss the most important content of legal language and its translation methods, equivalence and translation equivalence, translation transformations such as rearranging, addition, deletion and replacement, legal linguistic levels, including the level of legal discourse, and its relationship to other legal linguistic levels. The research adopts the qualitative field-experimental approach by benefiting from the researcher's experiences in addition to studying a number of official translations of documents, documents, legal texts and contracts between the Arabic and Persian languages. The course of the study should be from the general to the specific, i.e. a review of the general translation, then the sworn translation, down to the problems associated with it.

Keywords: Linguistics, transformational generative theory, legal translation, Noam Chomsky, applied performance.

نظريّة تشومسكي التوليدية وتوظيفها في الترجمة القانونية[1] (نماذج بين العربية والفارسية)

أ.د. عدنان طهماسبي/ جامعة طهران/ كلية الاداب والعلوم الانسانية/ قسم اللغة العربية،
adnant@ut.ac.ir
أ.د. رحيم العتابي/ جامعة بغداد/ كلية اللغات/ قسم اللغة الفارسية
drraheem2004@colang.uobaghdad.edu.iq
إسلام الدباغ/ طالب الدكتوراه جامعة طهران/ كلية الاداب والعلوم الانسانية/ قسم اللغة العربية
ihdi2000@gmail.com

المستخلص

دعت الضرورة العلمية والأكاديمية في مجال البحث اللساني اللغوي المعاصر ودراسات الترجمة إلى تبني نظريات علمية جديدة ومتطورة تتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في العالم، وذلك نظراً للتَّداخل الحاصل بين حقول العلم والمعرفة المختلفة ، مُنتجاً بذلك مناهج بحثية جديدة تفاعلت مع الظاهرة اللغوية لتَباين وظائفها التواصلية. ولا يظهر دور اللغة المهم في التواصل إلا باستعمالها الذي تتنوّع فيه الاساليب، وتتباين من خلاله الخبرات والمعارف، فجاءت الدراسة لتبين أهم هذه النظريات اللغوية المعاصرة وهي (النظريّة التوليدية التحويلية لمؤسسها نعوم تشومسكي) (Noam Choamsky)، واستعماله اللغة ، وتطبيقاتها العملية في ميدان الترجمة بشكلها

[1] - بحث مستخلص من رسالة دكتوراه في دراسات الترجمة العربية مقدمة الى قسم اللغة العربية بجامعة طهران. بعنوان «الترجمة القانونية المتبادلة بين الفارسية والعربية؛ إشكاليات وحلول نظرية وتطبيقية على ضوء نظرية نوام تشومسكي»

الواسع والترجمة القانونية بشكل أضيق. وسنتطرق إلى البحث في أهم ما ورد في اللغة القانونية وطرق ترجمتها والتكافؤ والتعادل الترجمي والتحويلات الترجمية ايضا كإعادة الترتيب والزيادة والحذف والاستبدال، والمستويات اللغوية القانونية بما فيها مستوى الخطاب القانوني، وعلاقته بالمستويات اللغوية القانونية الأخرى. يعتمد البحث المنهج الميداني التجريبي من خلال الإفادة من تجارب الباحث فضلا عن دراسة عدد من الترجمات الرسمية للوثائق والمستمسكات والنصوص القانونية والعقود بين اللغتين العربية والفارسية، على أن يكون سير الدراسة من العام الى الخاص، أي استعراض عموم الترجمة ثم الترجمة المحلّفة وصولاً الى الإشكاليات المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، النظريّة التوليدية التحويلية، الترجمة القانونية، نعوم تشومسكي، اداء تطبيقي.

المقدمة

ادت الدراسات اللسانية الحديثة دورًا رياديا في عملية الترجمة وبناء العمل الترجمي؛ فهي الحاضنة الأساسية التي ما زالت تُعطي لهذا العلم روافد مهمة، و أن اللسانيات ميدان شائق وجميل، يُعنى به اللغويون، وإسهاماتهم كثيرة في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، كان أحدهم (نعوم تشومسكي)، الذي يوصف بأنه (أبو علم اللسانيات الحديث)، وقد أسَّس قواعد ومبادئ «نظريّة النحو التوليدي» التي تُعد أهم إسهام جاد وعلمي في مجال اللسانيات النظريّة في القرن العشرين.

وبما أنّ الترجمة المحلّفة (القانونية) تهتم بترجمة النصوص القانونية والمستندات والمستمسكات والأوراق الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية، او خطابات وعقود الشركات والمنشآت والمؤسسات غير الحكومية المعترف بها من قبل الجهات الرسمية ومستنداتها المالية، وتعد الترجمة المحلّفة بعد تصديقها من قبل الجهات المعنية، وثيقةً رسمية معتمدة ومعترفا بها من قبل البلد الهدف. والغرض من ذلك هو إيجاد صيغة مناسبة وبديلة ومطابقة للمستند نصاً وموضوعاً يراعي فيه المترجم الأعراف والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع ويبرز المفهوم الأصلي دون أي اختلاف أو غموض، لأن الحاكم أو القاضي إذا عرضت عليه مذكرة محررة بلغة أجنبية قد يعرفها لكن لا يفهمها تماماً فإنه يطلب ترجمة قانونية لهذا المستند بمعنى أن الأمر يتطلب توفير ترجمة معتمدة موثوقة ليبني الحكم عليها دون تحمله أية مسؤولية في ذلك طالما لم يثبت عدم صحتها.

إنّ علاقة اللسانيات بالترجمة علاقة وثيقة جدًّا؛ إذ إن الترجمة انطلقت من اللسانيات ابتداءً وانبثقت عنها؛ لتُصبح على ما هي عليه كعلم يُدرس في الجامعات والمعاهد، وكمِهنة يَمتهِنها عدد من المترجمين، وكحقل علمي أيضًا يَشتغل به المنظِّرون لهذا الميدان المهم. اللسانيات دراسة علمية منهجية للظاهرة اللغوية ووصْف لبِنْياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والمُعجمية والتداوليَّة؛ لمعرفة قوانين حركيَّتها ووظائفها، والترجمة فنُّ نقْل المعاني من لغة إلى أخرى مع الحفاظ على خصائص اللغة المنقول إليها، والجامع بينهما أن اللسانيات تُمدُّ فنَّ الترجمة بمعرفة خصائص اللغات وما تَشترِك فيه وما تَختلف فيه وتمدُّها بالتقنيات اللغوية لنقل المعاني.

حاول الباحث تسليط الضوء على النموذج اللساني التوليدي وعلاقته بدراسات الترجمة وهذا

يؤكد أن تشومسكي كان ينظر الى المعنى والترجمة على أنهما جزء من اللغة المشاعة وبدأت الإشارة للترجمة على أنها علم مثل علم اللسانيات في كليات تشومسكي للوصول الى القواسم المشتركة للمعنى اللغوي بين اللغات، ووسط هذا الجو بدأ الكثير يشعر بإمكان الترجمة اعتماداً على الاستنتاجات اللسانية للنظرية التحويلية لتشومسكي، وقد تبنت نظريات الترجمة المتأثرة بالمنحى اللساني مبدأ التكافؤ بين وحدات النظام اللغوي، وهو مفهوم رياضي ومنطقي بحت، استخدم أولاً في علم الانثروبولوجيا لمقارنة النظم الثقافية للشعوب المختلفة ولمحاولة فهم علاقات اللغات بعضها بالبعض الآخر. وكانت الترجمة ممارسة ضرورية وشائعة في الدراسات الانثروبولوجية بمشاربها المختلفة ، سواء كانت ثقافات بدائية أو متطورة، محكية أو مكتوبة تترجم إلى لغات الباحثين ليسهل درسها وتعليمها.

إن أحد الاشكالات التي تعاني منها الترجمة القانونية بين اللغتين العربية والفارسية هي أن كثيرا من المترجمين المحلّفين الذين يدخلون الى سلك الترجمة يمرون في سنواتهم الأولى بمرحلة التجربة أوالإختبار وما تكتنفها من احتمال الخطأ والصواب، وسبب هذا الإشكال الخلل في نظام تربية المترجمين المحلّفين في الدراسات الأكاديمية وإعدادهم ، وشحة - وربما انعدام- المصادر والمراجع في مجال الترجمة القانونية بين اللغتين العربية والفارسية بحيث يمكن من خلالها نقل هذا الفن بشكل علمي وفق قواعد، من المترجمين المحلفين الى الطلبة وبقية الممتهنين، وهذا الأمر أشد اشكالا في البلدان العربية بالنسبة للترجمة الفارسية.

ويشمل البحث تحديد الإشكالات الموضوعية والشكلية للترجمة القانونية المحلفة بين اللغتين العربية والفارسية من منظور فن الترجمة وأصول الترجمة القانونية والأنظمة الإدارية الرسمية المتّبعة ثم تقديم الحلول على وفق منهج تطبيقي وإرشادي يضبط الحلول في أطر عامة يتمخض عنها تقعيد بعض الحلول المستوحاة من التجارب الترجمية والأصول المتبعة في فن الترجمة، أما الحلول التي يتعذّر تقعيدها فمن المفيد أن تكون على شكل توصيات تكون لبقية المترجمين الحرّية في الأخذ بها أو ترشيدها مستقبلاً، خاصة إذا خرج عمل تقعيد الحلول عن الأطر الفردية الى أطر أكاديمية- مؤسساتية.

إذن ، فالهدف من البحث إزالة الإشكالات وتذليل العقبات التي تعترض سبيل المترجين والترجمة القانونية، وقد دعت الباحث تجربته في مجال الترجمة القانونية التي تقرب من عقدين من الزمن، وتجاربه التي ساعدته في تعرف الترجمة القانونية وصعوباتها ومشاكلها بشكل افضل لكي يضع هذا الجهد المتواضع في متناول يد السائرين الراغبين في هذا المجال ليستفيدوا منه، وليكون لبنة أولى يبني عليها الباحثون الآخرون صرح الترجمة القانونية، وقد ولج الطالب هذه المفازة عسى أن يكون في ذلك مفازة لباقي الزملاء المترجمين والطلبة من الوقوع في الخطأ وتجربة المجرَّب. وتسهيل المهمّة عليهم لتكون صدقة جارية وزكاة لما تعلمه بوصفه طالبا بهذا المجال .

ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة الحالية في أمور، أهمها:

- معرفة العوامل المؤثرة في الترجمة القانونية، وتقديم ترجمة موثوقة وجيّدة.

- فرز عملية الترجمة وتصنيفها والوقوف على التقنيات المستخدمة في الترجمة المحلّفة

بنصوصها القانونية وغير القانونية.

- تعرّف التكافؤ المناسب للترجمة القانونية ولا سيما القضائية نظراً لطبيعتها الملزمة.

- تحديد نسبة الأمانة المطلوبة في ترجمة الوثائق والمستمسكات الرسمية.

- إعطاء تصور علمي مبدئي لتدريس الترجمة القانونية واقتراح ما يخدم المترجم المحلّف ويضع بين يديه وسيلة التعامل مع أهم الإشكاليات التي تفرضها الترجمة المحلّفة.

- إعطاء نماذج تطبيقية للترجمة من الفارسية الى العربية وبالعكس

مشكلة البحث

وبعد أن عرفنا الأهمية البالغة للترجمة القانونية، رأى الباحث أنّ بعض الصعوبات والإشكاليات تعترض طريق المترجم القانوني (المحلف) وتعتري الترجمة المحلفة بين اللغة العربية والفارسية في إيران والدول العربية. الأمر الذي دفعه الى توجيه مسار بحثه باتجاه البحث في هذا الحقل من الترجمة، عساه أن يستخرج درّةً من درره الثمينة، أو يقي خطراً من أخطار الضياع في غياهبه. ويهدف البحث للإجابة عن سؤالين:

1- ما هي الإشكالات المنهجية والتطبيقية التي تعترض الترجمة القانونية المحلّفة بين العربية والفارسية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية لنعوم تشومسكي؟

2- ما هي الآليات والحلول الجوهرية والشكلية والرسمية لإشكاليات الترجمة القانونية المحلّفة ودور المترجم في تقعيدها؟

يعتمد البحث المنهج الميداني التجريبي والمكتبي التحليلي من خلال الإفادة من التجارب التطبيقية ومنها تجربة الباحث فضلا عن دراسة عدد من الترجمات الرسمية للوثائق والمستمسكات والنصوص القانونية والعقود بين اللغتين العربية والفارسية وصهرها جميعاً في بوتقة أولياته.

قُسِّمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة محاور وخاتمة مركّزة على المنهج الوصفي التحليلي في تفسير النظريّة التوليدية التحويلية التي أطلقها العالم اللغوي الأمريكي (نعوم تشومسكي) لأنّها تُعد بحق نظريّة علمية ثريّة أثّرت في الفكر اللغوي اللساني المعاصر.

المحور الأول: مدخل إلى النظريّة التوليدية التحويلية والترجمة القانونية:

الترجمة علم وفنّ، وهي وسيلة الاتصال بين الإنسان وباقي المجتمعات البشرية، لذلك أصبح من الضروري دراسة هذا العلم العميق ومضامينه للوقوف على ماهيّته، فهو فنّ يجمع بين فروع اللغة المنقول منها (اللغة المصدر) (Source Language) واللغة المنقول إليها (Language Target)، وبذلك تُعدّ الترجمة علماً له مبادئه وأصوله، ويندرج في دوائر البحث الداخلية بوصفها فرعاً من فروع علم اللغة التطبيقي (الحسيني، 2010، ص1). وهو أحد الفنون المهمة في عالمنا المعاصر، ويذهب

كثيرُ من الباحثين الى أن الترجمة المستندة إلى أصول ومعايير هذا الفن ومعاييره فانها لا تقلّ شأناً عن التأليف، «إذ أنّها تحوي علوماً وفنوناً ومواضيع نُقِلت إلى لُغة أخرى وتكون آلية لاستخدامها من قِبل مجتمع آخر، وهي بالحقيقة بمثابة تأليف بلُغة ذلك الشعب» (وزين پور، 1367، ص407) (Vezinpour,1367,p.407).

لقد شهد القَرن العشرون تحوّلاً ملحوظاً في تطوير نظريّة الترجمة، تَمثَّل في ظهور مساهمات المناهج الفلسفية التي برزت في مطلع القرن العشرين في تفسير نظريّة الترجمة، وعصر علم اللغة في الخمسينيات والستينيات، وظهور المدرسة الوظيفية، ودراسات الترجمة الوصفية، وأخيراً؛ ظهور مناهج التغريب (foreignising) في حقبة ما بعد الاستعمار، وقع معظمها في المدة التي تلت عام 1950م، على الرغم من وجود عدد من المساهمات المهمة التي حصلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويمكن وصف تلك الحقبة باسم عقود "النظريات الفلسفية في الترجمة" التي كان أهم مفكريها عزرا باوند (Ezra Pound) (1885-1972) ووالتر بنيامين (Walter Benjamin) (1892-1940) والتي وصفها جورج شتاينر بعصر "التعريف والنظريّة الفلسفية الشعرية"، إذ كان لديهم تأثير خاص في المترجمين التفكيكيين اللاحقين في حقبة ما بعد الحداثة، فلقد كانت الترجمة الجيدة عندهم تلك الترجمة التي تسمح لصوت النص الأصلي من التألق (صوان، 2018)، وفي منتصف القرن العشرين، حدث تحول واضح في نظريّة الترجمة، إذ عدت هذه المدة بأنها العصر الذهبي للتكافؤ اللغوي في نظريّة الترجمة فكانت في مقدمتها نظريّة تشومسكي (بوحلاسه، 2012، ص38)(Bouhlassa,2012,p.38) .

تعددت النظريات اللسانية الحديثة، فكان منها النظريّة السياقية، والنظريّة السلوكية، والنظريّة النزوعية وغيرها من النظريات، إذ لكل نظريّة منهجها المتميّز الخاص الذي ينحو منحىً بعيداً إلى حدّ كبير من مناهج النظريات الأخرى، ولعلّ أبرز هذه النظريات (النظريّة التوليدية التحويلية) التي تطورت على يد العالم اللغوي (تشومسكي) تطوراً لم تتطوره نظريّة لسانية أخرى، لانها تُعدّ النظريّة العلمية الوحيدة التي أثّرت في الفكر اللغوي اللساني منذ أكثر من ربع قَرن (مقدادي، 2020، ص149) (Miqdadi,2020,p.149).

وفيما يخص توظيف هذه النظريّة في مجال الترجمة القانونية الرسمية، فإن لكل دولة وثائق رسمية مختلفة صادرة عن السلطات المختصة تحدد الهوية والمواطنة والتعليم والمهنة والحقوق والواجبات والامتيازات واللوائح العامة - وما إلى ذلك - للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. تعد المستندات المسجلة قانونًا مثل بطاقات الهوية، والبطاقات الوطنية، والوثائق العقارية، وأنواع الشهادات التعليمية والتوظيفية، والعقود المسجّلة رسمياً، والقيود، مستندات رسمية تترتب عليها الآثار الرسمية والقانونية اللازمة باللغة الأصلية داخل بلد الإصدار، وفي باقي البلدان الأجنبية بعد ترجمتها من قبل المترجم المحلّف وتصديقها لدى الجهات المختصة(عابدخراساني، 1393،ص1).

(Abed Khorasani,1393,p.1)

وقد عرَّف كلود بوكيه (Claude Bocquet) الترجمة القانونية بأنها ترجمة جميع النصوص التي لها علاقة بالقانون، وترتبط بالترجمة التقنية، فالترجمة القانونية هي قبل كل شيء مسألة اصطلاح، و تتطلب الترجمة القانونية درجة عالية من الدقة التي تؤدي في الغالب إلى عملية التشفير.

وقد طالب بوكيه أيضاً في كتابه (méthodes la traduction juridique fondements et) بضرورة البحث ومحاولة ضبط تعريف خاص بالترجمة القانونية، حتى لا يُعدّ كلّ نصّ يتحدث عن القانون، نصاً قانونياً، فستصبح المقالات المنشورة في الجرائد والمجلات التي تتناول موضوعاً قانونياً، نصوصاً قانونية، في حين شتان بين هذا وذاك، فالفرق واضح بين النصوص الإعلامية والنصوص القانونية (أمينة، 2016،ص ص 127و 129)(Amina,2016,pp.127-129).

بناء على ما تقدم فالترجمة القانونية هي ترجمة النصوص التابعة للقانون بمختلف فروعه ومصادره، فالنصوص القانونية كثيرة ولا يمكن حصرها وإنّما يمكن حصر مجالات القانون مثل القانون العام والخاص والمراسلات القانونية التي تتم بين القانونيين. و يمكن إضافة كتابات الفكر القانوني أو ما يعرف بالتيارات النظريّة الخاصة بالعلوم القانونية على الرغم من تحفظ بعض اللسانيين القانونيين على إدراجها ضمن النصوص القانونية. (أمينة، 2016، ص 42)(Amina,2016,p.42) وقد يُلاحَظ أن هناك إرباكا في تسمية الترجمة المحلّفة بالترجمة القانونية، وبين الترجمة التي تتناول نصوصا قانونية وقد لا تكون ترجمة محلّفة.

تشومسكي (Avram Noam Chomsky):

أفرام نعوم تشومسكي فيلسوف ولساني امريكي مؤسس اللسانيات التوليدية والنموذج التحليلي لوصف اللغة (ريكور، 2008،ص 56)(Ricor,2008,p.56) ولد في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في 7 أيلول 1928م، ينتمي إلى اسرة يهودية متطرفة سياسياً من أصل روسي، وفي هذه الولاية تلقى دراسته الابتدائية والثانوية، ثمّ التحق بجامعة بنسلفانيا حيث درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، وقد بدأ تشومسكي حياته العلمية قبل أن يحظى بشهرته الواسعة بدراسة مبادئ علم اللغة التاريخي على يد أبيه الذي كان استاذاً للُّغة العبرية (ريكور، 2008،ص 151)(Ricor,2008,p.151) ، وكانت دراسة تشومسكي للسانيات ناجمة جزئياً عن تأثير والده فيه (الشايب، 1999،ص ص 369-370) (Al-Shayeb,1999,P.P.369-370).

وفي جامعة بنسلفانيا أعد رسالته في الماجستير في العبرية الحديثة، وحصل عليها عام 1951م، ومن هذه الجامعة حصل على درجة الدكتوراه عام 1955م، والتي حملت عنوان (التحليل التحويلي)، ثمّ عَيِّن مدرّساً في معهد مساتشوستس، ومن ذلك الحين ظل يترقى في حياته العلمية حتى وصل إلى درجة الاستاذية في علم اللغة واللغات، وقد حصل تشومسكي على عدة درجات فخرية من عدة جامعات ومعاهد عالمية مختلفة كان منها حصوله على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة شيكاغو عام 1967م، وفي العام نفسه حصل على أخرى من جامعة لندن، وفي عام1970م منحته جامعة دلهي في الهند درجة الدكتوراه الفخرية، (مقدادي، 2020، ص ص151-152) (Miqdadi,2020,pp.151-152)وفي عام 1973م حصل على الدرجة نفسها من جامعة مساتشوستس (ليونز، 1985،ص ص 9-12)(Lyons,1985,pp.9-12).

تأثر تشومسكي بمجموعة من علماء عصره وأكثرهم تأثيرا في شخصيته استاذه (زيلج هاريس) الذي يعد السباق إلى الحديث عن القواعد التحويلية التي تبناها تشومسكي فيما بعد، فلقد أثرَت مؤلفات

تشومسكي المكتبة اللسانية، وأفادت اللسانيين في مجالات عدة، ولم يحصل أحد من علماء اللغة المعاصرين على تلك المكانة من قبل. وقد جسد تشومسكي أفكاره وأبحاثه اللغوية في مقالات وكتب نشرها في اوقات متقاربة منها؛ كتاب (البُنى التركيبية أو التراكيب النحوية les structures syntaxiques)، وكتاب (ملامح النظريّة التركيبية syntaxigue aspect de la structure) وكتاب (اللسانيات الديكارتية Ia linguistiquecartesienne)، وكتاب (اللغة والفكر la langue et la pensee) (ريكور، 2008،ص 56)(Ricor,2008,p.56) (ليونز، 1985،ص 35) (Lyons,1985,P.35).

أهم مبادئ نظرية تشومسكي

قامت نظريّة تشومسكي على مبدأين هما التوليد (Generation) والتحويل (Transformation) ومنها جاءت تسمية النظريّة:

فالتوليد (Generation): هو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جُملة هي الأصل. وتسمى (الجُملة التوليدية)، وهي الجُملة التي تؤدي معنى مفيداً، مع كونها تضَمّ أقلّ عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها خالية من كل ضروب التحويل، ومثال ذلك: "حضر محمد" جُملة توليدية، والجُملة التحويلية: "محمد حضر"، فالمثال الأول: (جُملة توليدية)، لأنها أقل عدد ممكنٍ من الكلمات، والمثال الثاني: (جُملة تحويلية) على قول مَن يرى أن فيها تقديما وتأخيراً، وهما من وجوه التحويل، وعلى قول من يرى أنها اسمية لم تكن توليدية؛ لأنها ليست أقل عدد من الكلمات، فهي مركبة من جُملتين، جُملة المبتدأ والخبر، والجُملة الفعلية "حضر محمد" (مقدادي، 2020،ص 153) (Miqdadi,2020,p.153).

التحويل (Transformation): التحويل في النظريّة التوليدية يشتمل على: (التغييرات التي يُدخلها المتكلّم على الجُملة فينقل البُنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى إلى بُنيات ظاهرة على سطح الكلام، وبعبارة أخرى؛ التحويل هو تلك الإضافات والتجديدات التي يُحدثها المتكلّم في الجُمل الأصلية ليؤلف بذلك جُملاً أخر تتحمل معاني جديدة) (بناني، 1985،ص 81)(Banani,1985,p.81).

والجُملة، وهي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه وتسمى الجُملة التوليدية. واللافت النظر أنه قد اتفق علماء اللغة المعاصرون مع علماء اللغة القدامى على تعريفهم الجُملة بأنها: (الكلام الذي يحسن السكوت عليه وكان مستقيماً). (شاملي و حسنعليان، 2018،ص 29) (Shamli& Hassan Olayan,2018,p.29) (سيبويه، 1988،ص 88) (Sibawayh,1988,p.88)

مراحل النظريّة التوليدية التحويلية:

مرّت النظرية التوليدية التحويلية بمراحل، وكان تشومسكي يغير منهجه في كل مرحلة من هذه المراحل وهي مرحلة البُنى التركيبية عام 1957م، حيث كان تشومسكي عند وضعه النظريّة مهتماً بتحليل ثلاثة مكونات للتراكيب اللغوية وهي: (المكوّن التوليدي أو النحو التوليدي) ويرتبط مفهوم

التوليد بالإبداعية اللغوية، فمُتكلّموا اللغة يولدون الجُمل المكوّنة على قواعد اللغة دون شعور منهم بتطبيق القواعد النحوية فهي راسخة في اذهانهم وهذا ما يجعل الإنتاج الكلامي واسعا، وهذا المكوّن يجعل البنية العميقة أساساً في توليد التراكيب اللغوية، وبمقتضى هذه النظريّة فان القواعد التفريعية تجعل البنى السطحية فروعاً للبنى العميقة، ولا يستطيع الباحث أن يفعل ذلك في معزل عن المعاني المعجمية للالفاظ؛ (مقدادي، 2020،ص 166)(Miqdadi,2020,p.166) (نجادات، 2015،ص ص 181-182)(Najadat,2015,pp.181-182) في حين يأتي (المكوّن التحويلي) الذي يعني القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجُملة إلى أخرى تتشابه معها في المعنى، مع ملاحظة علاقات الجُملة المتماثلة والإجراءات التي تحدث لتجعل جُملة على مستوى السطح تختلف عن الجُمل الأخرى عن طريق الحذف أو إعادة الترتيب، فالقواعد التحويلية تكون مهمتها تحويل عدد كبير من الجُمل انطلاقاً من البنية العميقة، والتي وظيفتها الربط بين البنية السطحية والبنية العميقة وفق نمطين من القواعد (جوازية اختيارية أو قواعد وجوبية).(زكريا، 1984، ص107)(Zakaria,1984,p.107) ويؤكد تشومسكي أن القواعد التوليدية يجب أن تطابق الحقيقة اللغوية، وهو ما يمكن تسميته بـ(الملاءمة الخارجية) فضلاً عن (الملاءمة الداخلية). بعبارة أخرى، قدرتها على بناء نظام ذي كفاية تفسيرية تستطيع النظريّة اللغوية بها انتقاء قواعدٍ ما على القواعد الأخرى، بناء على مادة لغوية تنسجم معها تلك القواعد كلها.

المحور الثاني: قراءة في مرتكزات النظريّة التوليدية التحويلية

الجانب العقلي:

استحوذت النظريّة التوليدية التحويلية التي أطلقها تشومسكي عام 1957م في كتابه (البنى النحوية أو البنى التركيبيّة Syntactic Structure) بالدراسة اللغوية؛ إذ كان لها دور مميّز في التحليل اللغوي للعبارات والجُمل المختلفة، إذ بيّن من خلالها أهم المرتكزات التي استندت إليها هذه النظريّة، وأهمّها الجانب العقلاني، باعتبار اللغة ظاهرة عقلانية. فالمنطلق الأساسي الذي تبدأ منه النظريّة التحويليّة في الخروج على المدرسة التركيبيّة (السلوكيّة) يتمثّل في مجال الدراسة التي تُعنى بالظاهرة اللغوية؛ فقد انطلقت المدرسة التركيبيّة من دراسة اللغة ووصفها، وذلك انسجاماً مع النظرة التجريبية في العلوم. أمّا النظريّة التحويلية، فقد انطلقت في وصف اللغة ودراستها من الجانب العقلاني، فجعلت المجال الأساسي للدراسة اللغوية هو وصف المعرفة اللغوية وليس فقط السلوك اللغوي، ومن ثمّ كانت المدرسة التحويليّة أقرب إلى المنهج العقلاني الذي اجتاح التفكير العلمي في أوروبا في القرن الثامن عشر وتأثر بها كثيراً تشومسكي (البستنجي، 2020،ص 92).

(Al Bustanji,2020,p.92)

بدأ تشومسكي دراسة اللغة الإنسانية وفقاً لمنهج بلومفيلد السلوكي، ووجه تشومسكي انتقادات شديدة إلى السلوكية، موضحاً الفرق الكيفي بين تعلّم الإنسان والحيوان (نجادات، 2015،ص ص 180-181)(Najadat,2015,pp.180-181)، وينبغي التوضيح أن نظريّة تشومسكي لم ترفض ما جاء به البنيويون برمته، بل أعترفت بالجهود التي قام بها علماء اللسانيات البنيويون، ولكنها في الوقت

نفسه حددت الوصف البنيوي للُّغة، واقترحت أساليب جديدة لتصحيح الخطأ الذي وقع فيه البنيويون. والحقيقة أن ما قدمه تشومسكي من أصول نظريّة لم ينشأ من عدم، بل كانت له جذوره في كتابات الوصفيين على الرغم من نقده الشديد لهم، فقد كان وثيق الصلة بأعمال "بلومفيلد" وتلميذه "هاريس" وأتباعهم، وقد أفاد من هذه الصلة بالتخلص من مبادئ "بلومفيلد" في عمومها لعجزها عن الوفاء بحاجة البحث اللغوي الدقيق الذي يصل بنا إلى تأسيس علم دقيق له سمات الاستقلال، والعمومية، والتجريد، وقد أفاد من تلمذته لهاريس إذ أخذ من عمله نقطة انطلاق مع تعميق وتشعيب الأمر الذي جعله في النهاية مستقلاً عنه، أو قل مخالفاً له، ونتيجة لتبنّي تشومسكي هذه الأصول العقلية، فقد رفض آراء المدرسة السلوكية الوصفية، آخذاً عليها أن فكرة (استقلال) الدرس اللغوي، و(علميّته) لا تقدم شيئاً يتصل بالإنسان بكونه إنساناً، إنما تسعى الوصفية تحت شعار (العلمية) إلى الوصف الآلي خشية السقوط في التأويلات الميتافيزيقية. فالإنسان عند تشومسكي ليس هذه (الآلة)، فهو لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة، ولا شك عنده في أن اللغة هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني (زكريا، 1986، ص ص 265-266)). Zakaria,1986,pp.266-265)

وبهذا أخذ تشومسكي برأي المدرسة العقلانية، التي تؤمن بأن العقل الإنساني وسيلة المعرفة. وتبنّى اتجاه (ديكارت) العقلاني الذي يرى أن أهم فرق بين الإنسان والحيوان هو تمتع الإنسان بالنشاط العقلي، وقد جعل هذا النشاط الإنسان قادراً على تعلّم اللغة بينما عجز الحيوان عنها لعدم قدرته الإفادة من نشاطه العقلي،(نجادات، 2015،ص ص 180-181)(Najadat,2015,pp.181-182) إذ وجد تشومسكي في آراء (ديكارت) عن (العقل) ما يمكن أن يعطي (الشكلية) التي طبعت الدرس اللغوي ظلالاً تجسد فيه الملامح الحقيقية لبنية اللغات، التي يمكن بها تشخيص المعايير اللغوية لغرض الإحاطة بها، لذا يَعد تشومسكي (اللغة)، في هذا الفهم العقلي، تنظيماً عقلياً فريداً من نوعه تستمد حقيقتها من حيث أنّها أداة للتعبير والتفكير الإنساني الحر، بل لا تخضع اللغة في استعمالاتها الطبيعية إلى حافز خارجي، ولا إلى أي حالة داخلية يمكن تحديدها بصورة مستقلة، فضلا عن أنها ليست عادات كلامية أو عملاً لا إرادياً،(زكريا، 1986،ص ص ص 74-75 و 266) (Zakaria,1986,pp.75-76-266)وعدَّ علم اللغة فرعا من علم النفس الإدراكي، وبهذا توصّل إلى إمكانية إيجاد النظريّة اللغوية العامة بوضع سلسلة من القواعد المرتبة ترتيباً منطقياً من خلال التنظير العام، تفسّر ظواهر اللغة الإنسانية (نجادات، 2015، ص ص 180-181).

(Najadat,2015,pp.181-180)

من ذلك الحين تغيّر اتجاه اللغة من الوصفية إلى منهج جديد، هو ما يعرف الآن بـ(النحو التحويلي)، والحق أن تشومسكي يمثل ثورة حقيقية، لانه قوّض الدعائم التي تقوم عليها اللسانيات الحديثة، وقد مثّلت نظريته مرحلة مستقلة في تاريخ اللسانيات، وهذا ما جعل (جان بياجيه) يطلق على نظريّة تشومسكي اسم (البنيوية التحويلية)، مؤكداً أنّ اهتمام تشومسكي بالجُملة وحدها، أو بالطابع الإبداعي للُّغة، لا ينفي عن نظريته الصبغة البنيوية العامة (تشومسكي، 1985، ص 7) .(Chomsky,1985,p.7)

الكفاية اللغوية والأداء اللغوي

فسّر نعوم تشومسكي السلوك اللغوي في ضوء فكرة الدافع الحر المتحدد، إذ أنشأ (نظريّة النحو التوليدي التحويلي) وفكرتها: (سمة الإنتاجية في اللغة التي بمقتضاها يستطيع المتكلّم أن يؤلف جُمَلاً جديدة غير متناهية ويفهمها وإن لم يسبق له أن سمعها من قبل). (الطالقاني، 2018، ص 442) فجعلت هذه النظريّة المجال الأساسيّ للدراسة اللغوية هو وصف المعرفة اللغوية وليس السلوك اللغوي فقط، وفي ظل القواعد التحويلية التي اعتمدها تشومسكي في تحليل الجُمل عند مفهومَي؛ البنية السطحية، والبنية العميقة، إذ تبيّن أن لكل جُملة جانبين: جانب عميق أصيل كامن في الدماغ، وآخر سطحي يظهر بصورة منطوقة في العالم الواقعي، مبيّناً أهمّ العناصر اللغوية التي تنقل الجُملة من بنيتها الأصلية (العميقة) إلى البنية الجديدة (السطحية)؛ لتصبح جُملة تحويلية (البستنجي، 2020، ص 93)(Al Bustanji,2020,Pp.93).

وهذا يقود إلى أن نظرية تشومسكي قامت على مفاهيم أساسية هي: الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، إذ ينطلق تشومسكي من نظرته للقواعد باتجاه التمييز بين ما يسميه بالكفاية اللغوية والأداء الكلامي، ويظهر هذا بوضوح في كتابه "ملامح النظرية التركيبية" وأطلقها بوصفها مصطلحات جديدة في عالم اللسانيات التشومسكية عام 1965م حينما نظر إلى هذه المسألة نظرة عقلية خالصة، فوجد أن اللغة تتكون من وجهين: ذهني محدود وسماه (الكفاية)، وعملي منطوق سماه (الأداء). فالكفاية اللغوية كما حددها تشومسكي هي المعرفة الضمنية بقواعد اللغة وهي قائمة في ذهن كل من يتكلم اللغة وتوصف بأنها مَلَكة لا شعورية وتُعزى إلى منطقة اللاوعي عند الإنسان، في حين أن الأداء الكلامي هو استعمال هذه المعرفة في عملية التكلّم، وهو عرضة للتغيّر حسب مستويات الأفراد ودرجاتهم أو صحتهم وعلّتهم أو اضطراباتهم النفسية التي تتداخل مع العوامل اللغوية في عملية إنتاج الكلام وهذا ما يؤكده تشومسكي بأننا نحن البشر نصور كلاماً ونبدع به بشكل لا حصر له (مقدادي، 2020، ص ص 154-155)(Miqdadi,2020,pp.154-155).

وبناء على هذا، فالتفريق بين الكفاية والأداء في نظريّة تشومسكي ضرورة، لأن هناك حقيقة هي أننا عندما نتكلم، ولا نتكلم بطريقة نحوية، فربما لا نكمل الجُملة، أوننطقها ناقصة، أو ربما نضيف أشياء غير صالحة للوصف النحوي، ومن هنا، فأن جُملاً كثيرة لا تعد صالحة مما ينطق، ولكن اللغوي لا يتخذها دليلاً في عمله الوصفي، وهو يتعامل فقط، مع الصيغ المرشدة التي يعرفها المتكلّم الفطري بلغته، و أن التفريق بين الكفاية والأداء واجب أيضاً، لفهم تلك النقطة الخاصة بالعدد غير المحدود من الجُمل الموجودة في اللغة. وهذا ما قاله تشومسكي: "فالفرق الذي نضعه بين الكفاية والأداء هو فرق أساسي، وفي واقع الأمر، فإننا لا نستطيع القول بأن الأداء هو انعكاس مباشر للقابلية (الكفاية) إذ إنه يعكس الكفاية تحت الشروط المثالية" (تشومسكي، 1985،ص 28) (ياقوت، 1985،ص 179) (Chomsky,1985,p.28) (Yaqoot,1985,p.179).

القواعد التحويلية التي اعتمدها تشومسكي في تحليل الجُمل(السطحية والعميقة)

تعد النظريّة التوليدية التحويلية آلية من الآليات التي وظّفها نعوم تشومسكي فهي تعتمد على أن

الجُملة تتكون من عناصر أولية تربط بينها علاقات نحوية وتنقل المعنى الذي يحكمها وذلك ما يسمى بالبنية العميقة وتستخدم مجموعة من القواعد الأخرى التي تسمى بالقواعد التحويلية القادرة على تحويل كل معنىً من المعاني الكامنة في البنية العميقة إلى عدة أشكال لغوية ظاهرية أو ما يسمى بالبنية السطحية المتخذة أشكالاً صرفية ونحوية وصوتية، ووفقاً لهذه النظريّة، تعتبر وظيفة القواعد التحويلية تحويل التراكيب الأساسية العميقة إلى تراكيب سطحية وهي التراكيب المنطوقة فعلاً أو ما يسمعه السامع، وعلينا أن نبيّن بعض المرتكزات التي تقوم عليها نظريّة التوليد والتحويل والجُملة والبنية السطحية والعميقة وما يتعلق بها والتي تعد من المبادئ الرئيسة للنظريّة (شاملي و حسنعليان، 2018، ص 28)(Shamli& Hassan Olayan,2018,p.28) .

وبذلك يُفهم من تحليل المكونات المباشرة، تحليل الجُملة أو غيرها من البنى التركيبية إلى مكوناتها المباشرة تحليلاً يكشف عن بنائها الطبقي، فالجُملة تحلل إلى مركبين أساسيين وهما:

أ- المركب الاسمي الذي يقع فاعلاً لها

ب- المركب الفعلي

وهذا المركب الاخير يُحَلَّل بدوره إلى مكونات مباشرة تضم الفعل الرئيس للجُملة، والمركب الاسمي أو المركبات الاسمية وغيرها كمركبات الجار والمجرور التي ترتبط بهذا الفعل ارتباطاً يوضح أنها مفعولاته، وهكذا إلى أن نصل بهذا التحليل المكوّني إلى أقل صور البناء اللغوي على مستوى التحليل التركيبي وهو (الكلمة).(تشومسكي، 1993،ص 11)(Chomsky,1993,11) ح.

والجدير بالذكر أنه قد يطرأ على الجُملة التوليدية عنصر من عناصر التحويل فتصير تحويلية. ولكنها تبقى كما كانت أسمية أو فعلية. فالجُملة التوليدية تكون لغرض الإخبار، أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوَّل عن المعنى الذي كان للجُملة التوليدية ، فالتحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى (عمايرة، 1984،ص 88)(Amayra, 1984,p.88) .

أما البنيتان العميقة والسطحية؛ فهما القواعد التي يتم من خلالها تحويل البنية العميقة للجُملة، إلى البنية السطحية، أو النقل من المرحلة العقلية (العميقة) إلى المرحلة الملموسة (السطحية)، بوساطة مجموعة من أنماط التحويل، وهي؛ الحذف والتعويض والتوسّع والاختصار والزيادة والتقديم. (شاملي وحسنعليان، 2018، ص 33)(Shamli& Hassa Olayan,2018,p.33)

أما البنية العميقة، فهي التي تعبّر عن المعنى الكامن في نفس المتكلّم، وبعبارة أدق؛ (الأساس المجرّد لمعنى معيّن يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جُمَلي أصولي، يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له، وهي النواة التي لا بدّ منها لفهم الجُمل ولتحديد معناها الدلالي وان لم تكن ظاهرة فيها). (عمايرة، 1984،ص 253)(Amayra, 1984,p.253) وحسب تشومسكي وآخرين؛ يتلخص ضَعف هذه القواعد في عدم قدرتها على توليد بعض الجُمل التي تشترك فيما بينها بعلاقة متبادلة مثل الجُمل المبنية للمعلوم (active) والجُمل المبنية للمجهول (passive) في اللغة الانجليزية. ويعزو تشومسكي قصور هذا النموذج ايضا إلى كونه مرتبطا بالمبنى (الشكل) دون المعنى، اذ أنه قد يقف عاجزاً عن تحليل بعض الجُمل التي تحتمل أكثر من معنى، أو ما يسمى بالجُمل الغامضة، فهو بحسب رأي تشومسكي لا يمكنه وصف جميع الجُمل في اللغة (بوحلاسه، 2012،ص 82))

.Bouhlassa,2012,p.82)

عناصر التحويل (Transformations)

عُرِّفت عملية التحويل - كما اتضح مما تقدم- بأنها التغيرات التي يُدخِلها المتكلّم والمستمع على البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى، فينقلها إلى بنياتٍ ظاهرةٍ على سطح الكلام، ويكون التحويل السطحي في رأي بعض الباحثين متمثلا في أربعة أقسامٍ هي:

التحويل بالترتيب، والتحويل بالزيادة، والتحويل بالحذف، والتحويل بالاستبدال. ونجد باحثين آخرين يضيفون إليها عناصر النبر، والتنغيم، والحركة الإعرابيّة (البستنجي، 2020،ص 97)

.(Al Bustanji,2020,p.97)

وفيما يأتي نستعرض هذه العناصر:

(أ) الترتيب: وهو نقل كلمة من موقع أصلٍ لها، إلى موقعٍ جديدٍ مغيّراً بذلك نمط الجُملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة (عمايرة، 1984، ص ص 93-94) .(Amayra,1984,pp.93-94)

العناصر التي يمكن إعادة ترتيبها هي عادة الكلمات والمركبات اللفظية وأجزاء من الجملة المركبة وجمل مستقلة في بنية النص. والحالة الأكثر شيوعاً في عملية الترجمة هي التغيير في ترتيب الكلمات والمركبات اللفظية في بنية الجملة. وإعادة الترتيب بوصفها نوعاً من التحويلات الترجمية شائعة جداً، ولكن عادة ما تكون مقترنةً بأنواع الاستبدال اللفظي والقواعدي المختلفة.

(ب) الزيادة: ما يُضاف إلى الجُملة النواة من كلمات يعبِّر عنها النّحاة بـ"الفضلات"، أو "التتمات" أو غير ذلك، ويعبّر عنها البلاغيون بالقيد، يُضاف إلى الجُملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى، فنقول مثلاً: (محمدٌ رسولٌ)، وإذا أردنا أن نؤكد الخبر فنقول: (إنّ محمداً رسولٌ)، وإذا قصدنا زيادةً في التأكيد قلنا: (إنّ محمداً لرسولٌ)، وتكون الزيادة في أول الجُملة، أوفي وسطها، أو في آخرها. (عمايرة، 1984،ص 96) (Amayra,1984,p.96)وقد تكون أسباب الحاجة إلى الإضافات المعجمية في نص الترجمة مختلفة. أحد تلك الأسباب - وربما الأكثر شيوعاً - هو ما يمكن أن يسمى «عدم القابلية الشكلية على التعبير» للمكونات الدلالية للتركيب اللفظي في لغة المصدر. ويمكن تفسيرها من وجهة نظر القواعد التوليدية، على أنها «حذف إيجازي» أو «إغفال» لبعض العناصر الدلالية الموجودة في البنية العميقة للجملة، عند تحولها إلى البنية السطحية، وبما أن البنية السطحية للجملة في اللغات المختلفة، كما نعلم، يمكن أن تكون مختلفة في البنية العميقة الواحدة نفسها، لهذا غالباً ما تخضع «الكلمات المناسبة» المحذوفة في لغة المصدر إلى «الاسترجاع». وهذا هو الأساس الذي يُبنى عليه تحويل الإضافة.

(ج) الحذف: الحذف ظاهرة معاكسة للإضافة. تتعرض للحذف عند الترجمة، أكثر من غيرها، الكلمات الزائدة عن الحاجة من الناحية الدلالية، أي تلك التي تعبِّر عن المعاني التي يمكن استنتاجها من النص، حتى من دون مساعدتها. يتمتع نظام أي لغة بشكل عام، والنتاجات الكلامية المحددة، كما هو معروف، بدرجة كبيرة جداً من الوفرة، بما يتيح الإمكانية للقيام بإجراءات حذف في عملية الترجمة.

وأحد الأمثلة على الوفرة هو استعمال ما يسمى «المرادفات القرائن» والتي هي عبارة عن كلمات متشابهة أو قريبة من حيث المعنى المرجعي، وترتبط بأداة عطف (و). وهذه الظاهرة ملحوظة، على وجه الخصوص، في لغة الوثائق القانونية والنصوص ذات الطابع القانوني وقد تكون بعض المرادفات غريبة على اللغة الهدف. ولهذا عند ترجمة هذه الحالات لا بد من اللجوء إلى الحذف (أي عدم تكرار المرادف - استبدال الكلمتين بكلمة واحدة). وبطبيعة الحال، فإن العناصر الزائدة في النص لا تودي بأي حال من الأحوال إلى المرادفات المقترنة وإنَّ استبعاد العناصر الزائدة عن الحاجة في النص المصدر يعطي المترجم الفرصة لتنفيذ ما يسمى بـ «ضغط النص. وغالباً ما يكون ذلك ضرورياً بسبب حقيقة أن كثيرا من الإضافات والعبارات التوضيحية التي يُدخلها الكاتب، أثناء عملية الترجمة، من أجل مزيد من الوضوح (غالباً لاعتبارات براغماتية) تهدد نص الترجمة بـ «تورم» مفرط. ولذلك، ينبغي للمترجم أن يسعى في هذا الاتجاه حيثما كان ذلك ممكناً ضمن المعايير اللغوية والأسلوبية للغة الترجمة، وأن يقوم بحذف عناصر النص الأصلي الزائدة من الناحية الدلالية.

(د) النبر والتنغيم: وهذان عنصران صوتيان لا علاقة لهما بالنحو، تأثيرهما التحويلي صوتي لا نحويّ، ويتمّ بالضغط على بعض الحروف أو على بعض الكلمات لإظهارها على بقية كلمات الجُملة، ولا يكون التنغيم في الجُمل إلاّ لمعنى يريده المتكلّم، وهو مما يُحمل من قبل تشومسكي على الفنولوجيا التطريزية، والبروسودية (.prosodic phonology) (العتابي، 2020،ص 47)

.(Al-Atabi,2020,p.47)

(ه) الإحلال (الاستبدال): كأن تجعل ضميراً محل اسم ظاهرٍ نحو قولك: (قرأتُ المجلةَ) فإذا قدّمت الجُملة قلت: (المجلةَ قرأتُها)، فيكون الضمير المتصل (ها) محل الاسم الظاهر المقدّم.

(و) الحركة الإعرابيّة: وتكون ذات قيمة دلاليّة كبيرة، وبها يتمّ تحويل الجُملة التوليديّة من أصلٍ افتراضي كانت عليه للإخبار وحركته حركة الرفع، إلى جُملة تحويليّة ذات معنى آخر، وهذا يكون في جُملة التحذير، والإغراء، والاختصاص، وبعض الأنماط الانفعالية الإفصاحية، فإذا قال المتكلّم: (الأسدُ) بالضمة فإنّ السامع يدرك أن المتكلّم أراد الإخبار، ولكنه إذا قال: (الأسدَ) بالفتح، فإنّ المعنى يتغيّر إلى التحذير وهكذا (البستنجي، 2020،ص 98)(Al Bustanji,2020,p.98).

هنا نؤكد أنّ عناصر التحويل السابقة تؤدي معنىً جديداً في الجُملة التحويليّة، لم يكن ليتأتّى لولا هذه التغييرات التي طرأت على جُملة الأصل، وبالتالي فإنّ المعنى الجديد غيرُ متحصّل في الجُملة التوليديّة (البنية العميقة). ونشير هنا إلى قضيّةٍ أساسيّة في نظريّة تشومسكي وهي ضرورة أن تكون الجُملة التحويليّة (البنية السطحيّة) موافقةً للأصول اللغويّة (الجُملة الأصولية) وفي هذا السياق فإنّ تشومسكي يرى أنّه يمكن تشخيص مفهوم (القواعديّة) بأنّه كل ما له معنى، أو كلّ ما هو ذو مغزى وفق أي مفهومٍ دلالي (عمايرة، 1984،ص 181)(Amayra,1984,p.181).

يتضح مما تقدم أن مفهوم التحويل يمثل أحد المفاهيم الأساسية في نظريّة نعوم تشومسكي التحويلية التوليدية التي تدل على أنّ أي تحويل يتم في الصيغ البنائية للجُملة، يخرجها من الاطار التوليدي إلى الاطار التحويلي، أو بالاحرى يخرجها من البنية العميقة إلى البنية السطحية (شاملي وحسنعليان، 2018،ص 30)(Shamli& Hassan Olayan,2018,p.30).

ويرى تشومسكي أنّ نظام القواعد التحويلية ينقسم على ثلاثة مكونات رئيسة:

(أ) المكوّنات النحويّة: وهي التي تُعنى بتحديد مجموعة لا متناهية من العناصر الصوغيّة المجرّدة، تتضمّن كلٌّ منها المعلومات ذات الصلة بتأويل واحد لجُملة معيّنة، وبعبارة أخرى فإنّ المكون النحوي هو الذي يهيّئ المعلومات التي تخصُّ عناصر التركيب، وعلاقاتها فيما بينها ضمن الجُملة.

(ب) المكوّن الفنولوجي: وهذا المكون يقوم بتحديد الصفة الصوتيّة لجُملة مولَّدة بواسطة القوانين النحوية، وبمعنى آخر فإنّه يعمل على الوصل بين تركيبٍ ولّده المكون النحوي بإشارة لها تمثيل، أو صورة صوتيّة.

(ج) المكوّن الدلالي: وهو الذي يحدّد التأويل الدلالي لجُملة معينة، وبمعنى آخر فهو يصل تركيباً ولَّده المكوّن النّحوي بتمثيلٍ أو صورة دلاليّة معينة (البستنجي، 2020،ص 95)

.(Al Bustanji,2020,p.95)

وقد تبنى تشومسكي ثلاثة نماذج لغوية شكلية، تنتج اللغة التي بين بها تشومسكي ان الإنسان قادر بكفايته اللغوية على إنتاج تراكيب غير محدودة منها، وعلى أساس قدرته على الخلق والإبداع فيها، وفي طريقة التحليل النحوي عند تشومسكي يتضح انواع النحو: بأن النحو عنده وصف شامل للُّغة (الصوتي والنحوي والدلالي)، وليس تحليلاً للجُملة فقط؛ كما يقوم النحو على عمليات محدودة تولد جُملاً غير محدودة، كما هو حال اللغة التي تنتج جُملاً غير محدودة من أصوات محدودة؛ فضلاً عن ذلك يشمل النحو الجُمل النحوية كلها والنحوية فقط في اللغة، وهذا كان سبباً في رفض تشومسكي طريقة الوصفيين التي تقوم على إجراءات الاستكشاف إذ يؤكد أن ما نحتاج اليه هو إجراء تقويمي نختبر به الطرائق الممكنة لتقنين النحو، لإختبار الأفضل في تصور اللغة (الراجحي، 1988،ص ص 127-129)(Al-Rajhi,1988,P.P.127-129) .

المحور الثالث: النظريّة التوليدية التحويلية وتوظيفها في الترجمة القانونية:

سمات الخطاب القانوني

تربط القانون واللغة التي تستعمل للتعبير عنه علاقة وثيقة، بحيث يمكن عدهما نسيجاً واحداً متجانساً غير قابل للتجزئة، لأن اللغة تروي الخطاب القانوني وتساعد على تطبيقه، فلا يمكننا أن نتصور وجود خطاب قانوني بدون لغة.

ولدراسة الخطاب القانوني من الضروري لنا الخوض في سماته الأربع التي تعد أحجار الزاوية الرئيسة في تكوينه. هذه الزوايا الأربع هي عبارة عن: الدلالة والتركيب والمفردات والأسلوب. تتمثل أهم العناصر التي تشكل اللغة القانونية في السمات الدلالية والتركيبية والمعجمية والأسلوبية، فبهذه السمات يتميز الخطاب القانوني عن باقي لغات الاختصاص. (بوطرافية، 2009،ص22) (Boutrafia,2009,p.22) عادةً ما يكون فهم هذه الفروق الدقيقة بين الخطاب القانوني وباقي لغات الاختصاص أمراً مهماً للغاية في الحصول على تفسير دقيق للنصوص القانونية.

يخضع تعريف مصطلحات الخطاب القانوني في اللغة العربية إلى ما وضعه الفقهاء الأصوليون في نطاق الشريعة الإسلامية، لكن تراجع إعمال فقه الشريعة الإسلامية وقواعدها، فضلاً عن تأثير القوانين الغربية على القوانين العربية، فقد ظهرت مفاهيم جديدة استدعت أن يقوم العرب بالتماشي معها. (بوطرافية، 2009،ص 25)(Boutrafia,2009,p.25) يعتقد الديداوي أن الخطاب القانوني العربي يشمل المصطلح العام الذي لا يقتصر على مجال القانون والمصطلح المتداول المتعارف على استخدامه بين أهل القانون ويشمل دلالات محددة والمصطلح المستجد الذي لم يكن موجوداً في اللغة منذ البداية بل أصبح يحمل معاني مستجدة (الديداوي، 1992،ص 304)

. (Al-Didawi, 1992,p.304)

في الخطاب القانوني الفارسي، لا يقتصر البحث عن المصطلحات والتفسيرات وشرح وتحليل بناء "اللغة القانونية" الفارسية على دراسة نصوص القوانين، بل يشمل أيضاً مجموعة من اللوائح والأنظمة الأخرى، أي موافقات مجلس الوزراء واللوائح التي أقرتها الوزارات والهيئات التنفيذية الأخرى والتعميمات والأحكام الصادرة عن المحاكم والوثائق الموثقة وأخيراً كتابات خبراء القانون(حبيبي، 1382،ص 14)(Habibi,1382,p.14).

في اللغة العربية، لا يتم استعمال الاستعارات والصناعات الأدبية وعلم البديع إلا نادراً وذلك تفادياً لتناقض تفسير القوانين والجدل في النص القانوني. في أسلوب الخطاب القانوني، يمكننا أن نلاحظ النبرة الرسمية وعدم استعمال السجلات الأدبية والعامية في نصوص الخطاب القانوني.

وفي اللغة الفارسية، أدرك المشرعون أهمية إيصال الرسائل القانونية وضرورة وضوح المحتوى ودقته، ولذلك اختاروا الأساليب البعيدة كل البعد عن الغموض والمبالغة. ومع ذلك، لا يمكن منح أي امتياز خاص لصوغ تعبيراتهم وتكوينها ولا يمكن تجاهل وجود غموض في التعبير عن موقف بعض المؤسسات. ويعد الإيجاز وتجنب استخدام الكلمات الزائدة عن الحاجة من السمات الأسلوبية للخطاب القانوني الفارسي، بحيث تشمل التعريفات تقريباً الكلمات المطلوبة فقط. وفي الحالات التي تحتاج إلى التفصيل ايضا ، قلما نلاحظ الكلمات الزائدة (حبيبي، 1382،ص 20)

.(Habibi,1382,p.20)

على صعيد اللغة الفارسية بشكل عام، وبسبب طول الجمل وعدم التقيد بعلامات الترقيم، فإن النصوص القانونية عادة ما تتكون من جمل طويلة، مما يتسبب في الغموض وصعوبة في فهم بعض أجزاء النصوص القانونية (آقا گل زاده وآخرون، 2010،ص 19)

.(Agha Golzadeh,2010,p.19)

وقد توصلت كل من بلقيس روشن وسبيده بهبودي في مقالة "وصف السمات التركيبية والمعجمية لنصوص القانون المدني الفارسية" إلى أن استخدام صيغة المجهول لا يحظى بنسبة كبيرة من الاستعمال في نصوص القانون المدني الإيراني وذلك لأن اللغة العلمية الفارسية لا تميل كثيراً إلى استخدام هذا النوع من الصيغ، و أن نصوص القانون المدني ليست من نوع النصوص البسطية والمفهومة بالنسبة لعامة الناس أو حتى الطلبة المستجدين، إذ أن وجود جمل مختلطة ومعقدة وطويلة جداً في نصوص القانون المدني يزيد من صعوبة نقل المعلومات وفهمها، وإذا تم استبدال جمل مركبة

وبسيطة بهذا النوع ، فسوف يجعلها ذلك أسهل من حيث الفهم، وبالتالي الترجمة إلى لغات أخرى بما فيها العربية (روشن وبهبودي، 2009،ص 119)(Roshen& Behbudi,2009,p.119) وهذا سوف يقلل إلى حد كبير من الأخطاء التي قد يرتكبها المترجم في ترجمة النص القانوني.

واستخلاصاً لما سبق، يمكن تصنيف طرق الترجمة القانونية وأساليبها إلى مجموعات وفئات مختلفة حسب معايير مختلفة. يرى الدكتور عبد الرحمن السليمان، الأستاذ في الجامعة المغربية وعضو الجمعية الدولية لمترجمي العربية أنه يمكننا حصر استراتيجيات الترجمة القانونية في القواعد الآتية (السليمان، 2022،ص 1)(Suleiman,2022,p.1) والتي سوف نوجزها فيما يأتي ونقدم أمثلة على كل منها:

أولاً: ترجمة عدم التكافؤ أو استخدام مصطلح جديد

سنشير هنا إلى مثال في هذا الصدد لتوضيح هذا النوع من الترجمة القانونية. لنأخذ مصطلح "المذكرة الجوابية" في النظام القانوني المغربي أو "اللائحة الجوابية" في النظام القانوني السوري. يعادل هذا المصطلح في النظام القانوني الإنجليزي عبارة (reply to defense) وفي النظام القانوني الأمريكي عبارة (motion). لدى البحث في قواميس المصطلحات القانونية باللغة الفارسية، لم نعثر على ما يعادل عبارة "المذكرة الجوابية" أو "اللائحة الجوابية" أو (reply to defense) أو (motion). المعادل الوحيد الذي عثرنا عليه لكلمة motion باللغة الفارسية هو (درخواست) و(پیشنهاد) ويعادل كل منهما في اللغة العربية (طلب) و(عرض أو مقترح) على التوالي وهما مصطلحان عامان قد يدلان على كثير من الأغراض التي ربما يكون بعض منها غير مرتبط بالقانون. بالطبع، قد يختلف التعريف الدقيق من ولاية قضائية إلى أخرى، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود مصطلح مكافئ في اللغة الفارسية. بناءً على ذلك، قد نضطر في مثل هذه الحالات إلى تقديم مكافئ مقترح لمثل هذه المصطلحات مثل (لایحه جوابیه) فضلا عن شرح مختصر في الهامش يتجنب المترجم والقارئ من خلاله الوقوع في الأخطاء.

ثانياً: التكافؤ الوظيفي

يمثل التكافؤ الوظيفي في علم الترجمة العام الرباط المتناسق بين القيم الارتباطية بين نص اللغة المصدر ونص اللغة الهدف، وكذلك بين الكلمات والجمل والتعبيرات الاصطلاحية والتراكيب النحوية. أما في الترجمة القانونية، فيعني التكافؤ الوظيفي أن يقوم المترجم بترجمة مصطلح قانوني في لغة قانونية إلى ما يعادله على المستوى الوظيفي من مصطلح قانوني في لغة قانونية أخرى. وفي حالة استخدام لغة ما للتعبير عن أكثر من نظام قانوني، مثل اللغة العربية التي تضم أكثر من نظام قانوني واحد (الشريعة، وقانون نابليون، والقانون الفرنسي، والقانون العرفي وغيرها)، واللغة الفارسية (الشريعة الإسلامية، إجماع الفقهاء والعقل على سبيل المثال لا الحصر)، ففي هذه الحالة يشير التكافؤ الوظيفي إلى قيام مترجم النصوص القانونية بنقل مصطلح قانوني من النظام القانوني للغة المصدر إلى ما يتوافق معه ويكافئه على المستوى الوظيفي في النظام القانوني للغة الهدف. (السليمان، 2022،ص

1)(Suleiman,2022,p.1) لنأخذ مصطلح (بازپرس أو قاضي تحقيق) المستعمل في النظام القانوني الإيراني، والذي يتضمن عدداً من المهام والصلاحيات ويعمل تحت إشراف قاضي المحكمة وله أن يطلب من مأموري الضبط القضائي جزءاً من الإجراءات والتحقيقات وفقاً للقانون. يكافئ هذا المصطلح في النظام القانوني التونسي (حاكم التحقيق)، وفي النظام القانوني المغربي (قاضي التحقيق)، وفي المملكة العربية السعودية (هيئة التحقيق) نظراً لعدم وجود منصب قاضي التحقيق في النظام القضائي السعودي، أما في النظام القانوني اللبناني فإن المصطلح المكافئ له هو (المحقق العدلي). والبحث عن المصطلحات القانونية المكافئة والمعادلات الوظيفية يشكلان أساس الترجمة القانونية (جروت، 1993،ص 27)(Grout,1993,p.27).

ويمكننا أن نضرب مثالاً آخر على التكافؤ الوظيفي بين اللغتين الفارسية والعربية، وهو مصطلح (ديوان عالى كشور) الذي يدل على أعلى سلطة قضائية في النظام القانوني الإيراني، ويشرف على التنفيذ الصحيح للقوانين في المحاكم وفرض وحدة الإجراءات القضائية. ويعادل هذا المصطلح على المستوى الوظيفي عبارة محكمة النقض في الأنظمة القانونية لكل من مصر وسورية وأبو ظبي والمغرب، ومحكمة التمييز في الأنظمة القانونية لكل من الأردن ولبنان ودبي، ومحكمة التعقيب في النظام القانوني لتونس والمحكمة العليا في الأنظمة القانونية لكل من السودان وليبيا والإمارات والسعودية، حيث تعنى تلك المحاكم بمراقبة هذه المحاكم إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو قصور في تسبيب الأحكام أو فساد في الاستدلال وغيرها من الأخطاء التي قد تقع فيها هذه المحاكم وتصحيح تلك الأخطاء.

ثالثاً: التكافؤ المعجمي

إن تقنية التكافؤ اللفظي أو المعجمي هي أسلوب آخر يلجأ إليه المترجم عندما يعجز عن توظيف أسلوب التكافؤ الوظيفي، بسبب اختلاف النظام القانوني بين اللغة المصدر واللغة الهدف. يشير التكافؤ اللفظي أو المعجمي إلى ترجمة المصطلح من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف مع المكافئ اللفظي له في اللغة الهدف، مما يعني ترجمته حرفياً إذا كان ذلك مقدوراً. الترجمة الحرفية في هذا السياق هي أضمن طريقة للتعبير عن معنى مصطلح اللغة المصدر، لكنها لا تخلو دائماً من تعقيد إضافي، لأن عدم إمكانية توظيف أسلوب التكافؤ اللفظي أو المعجمي يعني استخدام تقنيات أخرى لا يمكننا توظيفها إلا بعد بحث طويل في الخطاب القانوني للغة الهدف.(السليمان، 2022،ص 1)
(Suleiman,2022,p.1)

رابعاً: الإضافة (الشرح في النص)

الأسلوب الآخر الذي يمكننا توظيفه عندما لا تتاح لنا استراتيجيات التكافؤ الوظيفي أو التكافؤ المعجمي هي تقنية الشرح في المتن أو النص، والتي غالباً ما تكون ضرورية من أجل إنشاء الارتباط المطلوب بين القيم المتضمنة في اللغتين المصدر والهدف، ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض المصطلحات والمفردات ذات العبء الثقافي المسيطر أو العلاقة الثقافية الوثيقة أو الإشباع الثقافي في

خطاب قانوني معين، لا يمكن أن تكون قابلة للفهم من تلقاء نفسها، لذلك لا بد من شرحها بشكل وافٍ ومناسب يتيح فهمها وبالتالي إنشاء الارتباط المطلوب بين القيم المتضمنة في اللغتين المصدر والهدف (جيه وهيغنز اي، 2002،ص 24)(J& Higgins,2002,p.24).

على سبيل المثال: "وذلك على سند من القول أن الحكم صدر مجحفاً بحقهما وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال".

فعبارة "على سند من القول" هنا لا يمكن ترجمتها بمكافئ وظيفي ولا معجمي، فالمكافئ الوظيفي غير موجود في النظام القانوني الإيراني، والمكافئ اللفظي لا يؤدي المعنى المطلوب للعبارة. لذلك علينا أولاً إعادة صياغة الجملة المذكورة على النحو الآتي : "تقوم ادعاءاتهما على أساس أن الحكم صدر مجحفاً بحقهما وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال".

بعد ذلك يمكننا ترجمة الجملة المذكورة على النحو المذكور في الادنى لكي يتمكن المتلقي من فهمها بشكل دقيق: "ادعاهاي آنها بر اين اساس استوار است كه حكم دادگاه به ناحق عليه آنها صادر شده ودچار نقص در علت يابي وفساد در استدلال شده است".

خامساً: الحذف

الحذف يعني إسقاط كلمة أو كلمات أثناء القيام بالترجمة ويحدث عادة عندما لا توجد كلمة أو كلمات مكافئة في الثقافة الهدف. يمكن أن يكون هذا الإجراء نتيجة الاختلافات الثقافية الموجودة بين اللغة المصدر واللغة الهدف. في الواقع، يحذف المترجم الكلمات التي ليس لها مكافئات في النص الهدف، أو التي قد تكون غامضة أو تسبب مشاكل تفسير للمتلقي والقارئ. غالباً ما يتجاهل المترجمون مفهوم الحذف هذا في الترجمات الحيوية، مدركين أنه قد يكلف ويفتقر إلى اتصال فعال أكثر من فائدته بالنسبة للغة الهدف (شارما، 2015،ص 6)(Sharma,2015,p.6).

ومن الأمثلة التي تجدر الإشارة لها في هذا الصدد كلمتا "معجل" و"مؤجل" في عقود الزواج العربية. فعند ترجمة القسم المتعلق بالمهر في عقد الزواج من العربية إلى الفارسية، يفضل أن يقوم المترجم بحذف هاتين الكلمتين والاستعاضة عنهما بعبارات تستخدم في اللغة الفارسية. على سبيل المثال، لنأخذ العبارة الآتية بالحسبان:

"تم عقد الزواج على مهر معجله ..... ومؤجله ....." يمكن ترجمة هذه العبارة إلى الفارسية على النحو الآتي : "صداق عقد، مبلغ .... كه در مجلس به زوجه تسليم ومبلغ .... دينى در ذمه زوج كه عند المطالبه به زوجه پرداخت خواهد كرد".

الأنعدام التام للتوافق:

عند الانعدام التام لتوافق وحدات معجمية معينة لإحدى اللغات في المتن المعجمي للغة أخرى، في هذه الحالات، شاع الحديث عما يسمى المفردات اللاتكافؤية. ونقصد بالمفردات اللاتكافئية،

الوحدات المعجمية (الكلمات والعبارات الثابتة) في إحدى اللغات التي ليس لها مكافئات كاملة أو جزئية بين الوحدات المعجمية للغة أخرى. وهذا يشمل أساساً المجموعات الآتية من الكلمات:

1) أسماء العلم، وأسماء الأماكن الجغرافية وأسماء المؤسسات والمنظمات والصحف وما شابهها.

2) ما يسمى الواقعيات، أي الكلمات التي تسمي الأشياء والمفاهيم والحالات غير الموجودة في الخبرة العملية للناس الناطقين بلغة أخرى. وهذه تشمل الكلمات التي تسمي أنواع الأشياء من الثقافة الروحية والمادية الخاصة بشعب معيّن فقط، مثلاً، أسماء أصناف الطعام من المطبخ القومي، وأنواع الملابس والأحذية الشعبية، وأنواع الفلوكلور والإبداع الشعبي، وهلم جرا.

3) الوحدات المعجمية التي يمكن تسميتها الثغرات العشوائية. ونعني بها تلك الوحدات من قاموس إحدى اللغات، التي ليس لها، لبعض الأسباب (وليس دائماً تلك الأسباب واضحة)، أي تطابق في المتن المعجمي (في شكل كلمات أو مركبات لفظية ثابتة) للغة أخرى. لذلك ينبغي نقل هذا المفهوم الى لغة الهدف بشكل وصفي.

إنَّ مفهوم تكافؤ الترجمة، أي شرط تكافؤ النص بلغة الترجمة مع النص بلغة الأصل، يتطلب حسابا متساويا لكلٍ من العوامل البراغماتية والعوامل الدلالية - وهذه الأخيرة لا ينبغي في ظل الظروف العادية أن يُضحّى بها لصالح الأولى. الحد الأقصى الذي يمكن أن يُسمَح به في هذه الحالة للمترجم - هو خسارة طفيفة من المعلومات، غير المهمة لهذا السياق، على الخصوص، طريقة ما يسمى التعميم، التي تؤدي، عادة، إلى «خسارة» طفيفة بالمعنى.

مثال مثير للاهتمام لمثل هذا النوع من «تحديث» النص، الذي تقتضيه التركيبة البراغماتية، يورده المنظران الأمريكيان في مجال الترجمة يوجين نايدا وتشارلز تابر في دراسة لهما بعنوان «نظرية وممارسة الترجمة». (Taber,1969,p.134) جرى الحديث هناك عن ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الإنجليزية الحديثة، التي قام المترجم في نصها في حالات عدة بالخروج عن الأصل ويرجع ذلك إلى العوامل البراغماتية، وإلى الرغبة في «تقريب» النص التوراتي للقارئ المعاصر. ويجب أن يوضع في الحسبان أن الكتاب المقدس في رأي المترجمين المعاصرين - ليس مجموعة من الأساطير القديمة، بل هو، قبل كل شيء، أداة للتأثير الإيديولوجي في المؤمنين؛ ولذلك غالباً ما يذهب أولئك المترجمون إلى تشويه المعنى لجعل النص التوراتي يبدو للقارئ أكثر حداثة.

أنواع التحويلات الترجمية:

تفترض نظرية تشومسكي اللسانية وجود قواعد لسانية كلية تنطبق على جميع اللغات الإنسانية، أما النظرية التحويلية فتُعنى بتطبيق مجموعة من قواعد الحذف والاستبدال والإضافة. ولتيسير الوصف، يمكن أن نُجْمِل جميع أنواع إعادة التكوين أو التحويلات التي تتحقق في عملية الترجمة في خمسة أنماط أولية، وهي: 1- إعادة الترتيب 2- الاستبدال 3- التعويض 4- الإضافة 5- الحذف.

1- إعادة الترتيب

إعادة الترتيب بوصفها نوعاً من التحويل الترجمي -هي تغيير في ترتيب (تنظيم تتابع) عناصر اللغة في نص الترجمة بالمقارنة مع نص الأصل.

2- الاستبدال

الاستبدال هو أكثر أنواع التحويلات الترجمية انتشاراً وتنوعاً. في عملية الترجمة يمكن أن تخضع للاستبدال على حد سواء الوحدات القواعدية (صيغ الكلمات، وأقسام الكلام، وأعضاء الجملة، وأنواع الربط النحوي، الخ) والوحدات المعجمية، ولهذا يمكننا الحديث عن استبدالات نحوية واستبدالات معجمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تخضع للاستبدال ليس الوحدات المنفصلة فقط، بل حتى التراكيب الكاملة (ما يسمى الاستبدالات القواعدية والمعجمية المركبة)، والأمثلة سوف نوردها لاحقاً.

أ) استبدال صيغ الكلمات

يوجد عدد من الاستبدالات في عملية ترجمة الصيغ القواعدية للكلمة (أشكال الكلمات) – العدد في الأسماء، والزمن في الأفعال.

ب) استبدال أقسام الكلام

هذا النوع من الاستبدال شائع جداً. أبسط شكل من أشكاله هو ما يسمى «الاستضمار»، أو استبدال الاسم بالضمير.

ج) استبدال أعضاء الجملة (إعادة بناء الهيكل النحوي للجملة)

عند استبدال أعضاء الجملة، تُستعمَل المفردات ومجموعات الكلمات في نص الترجمة في وظائف نحوية أخرى تختلف عن مطابقاتها في نص الأصل - وبعبارة أخرى، تجري إعادة بناء («إعادة هيكلة») للمخطط النحوي لبناء الجملة. وتُستبدَل صيغة المجهول للفعل لنص الاصل بصيغة المعلوم للفعل لنص الهدف.أعطوه نقوداً (أعطيَ نقوداً)

د) الاستبدالات النحوية في الجملة المركبة

في بنية الجملة المركبة، غالباً ما تُلاحَظ الأنواع الآتية من التحويلات النحوية: 1) استبدال الجملة البسيطة بجملة مركبة 2) استبدال الجملة المركبة بجملة بسيطة 3) استبدال الجملة الرئيسية بالجملة التابعة وبالعكس 4) استبدال العطف بالتابعية وبالعكس 5) استبدال نمط الربط بالأدوات بربط من دون أداة وبالعكس.

هـ) الترجمة المضادة (المعاكسة)

يُقصد بهذا العنوان الاستبدال القواعدي والمعجمي المركب المعروف على نطاق واسع في أدبيات الترجمة، الذي يكمن جوهره في تحويل التركيب المثبت إلى تركيب منفي، أو بالعكس، تحويل التركيب المنفي إلى تركيب مثبت، والذي يرافقه تبديل لإحدى كلمات الجملة المترجَمَة من لغة المصدر إلى نقيضها في لغة الهدف. ومصطلح «النقيض» يُستَعمَل لمفردات لغة واحدة بعينها؛ وهنا نستعمله

نحن للإشارة إلى العلاقة بين مفردات لغتين مختلفتين – لغة المصدر ولغة الهدف- التي تمتلك معاني مادية تماماً.

و) الاستبدال المعجمي

عند الاستبدال المعجمي يحدث تبديل لبعض الوحدات المعجمية (كلمات وعبارات ثابتة) من لغة المصدر بوحدات معجمية، من لغة الهدف، لا تُعدُّ مكافئات ترجمية لها، أي لو أُخِذَت معزولة سيكون لها معنى مرجعي مختلف عن معاني وحدات لغة المصدر المنقولة بواسطتها في الترجمة. وتوجد هنا ثلاث حالات: هي التحديد والتعميم والاستبدال، استناداً إلى العلاقات بين السبب والنتيجة (استبدال النتيجة بالسبب والسبب بالنتيجة).

أولاً: التحديد (التخصيص)

التحديد هو استبدال كلمة أو تركيب لفظي من لغة الأصل له معنى مرجعي أوسع بكلمة أو تركيب لفظي من لغة الترجمة له معنى أضيق. والتحديد يمكن أن يكون تحديداً لغوياً وسياقياً (كلامياً). عند التحديد اللغوي يتوقف استبدال الكلمة ذات المعنى الواسع بكلمة ذات معنى أضيق على الاختلافات في بنية اللغتين أو على عدم احتواء لغة الترجمة على الوحدة المعجمية، التي لها ذلك المعنى الواسع الذي تُقدِّمه الوحدة المعجمية من لغة المصدر

ثانياً: التعميم

التعميم – ظاهرة معاكسة للتحديد - وهو استبدال وحدة من لغة الأصل لها معنى أضيق، بوحدة من لغة الترجمة ذات معنى أوسع. غالباً ما تحدث في عملية الترجمة استبدالات معجمية، اعتماداً على علاقات الأسباب والنتائج بين المفاهيم. فمثلاً، يمكن استبدال كلمة أو عبارة من لغة عند الترجمة بكلمة أو تركيب لفظي من لغة الترجمة. والتي وفقاً للروابط المنطقية تشير إلى سبب الحدث أو الحالة المسماة بوحدة مترجَمة من لغة الأصل.

وتوجد إلى جانب الاستبدالات الأخرى أنماط أخرى من الاستبدالات المعجمية، لكنها نادرة الحدوث وتمثل أهمية أقل من غيرها، لهذا لن نتناولها.

المحور الرابع: أداء تطبيقي

يعتمد النظام الدراسي الجامعي الإيراني أسلوبين في الحصول على شهادة البكلوريوس والماجستير، الأولى متواصلة «پیوسته» والثانية غير متواصلة «نا پیوسته»، والمتواصله هي أن يسجل الطالب في الجامعة لنيل شهادة البكلوريوس بشكل متواصل ولا يُمنح شهادة التخرج إلا بعد إنهاء الدروس المقررة، أما غير المتواصلة فهي أن يسجل الطالب للتخرج في مرحلة الدبلوما (عامين دراسيين) يحصل الطالب على شهادة تخرج، ويمكنه التسجيل ثانية لمواصلة الدراسة لحين التخرّج في مرحلة البكلوريوس، والحال نفسه مع الماجستير، وهذا التفصيل غير موجود في النظام الدراسي في البلدان العربية، فهو غير مفهوم لدى مؤسسات الدراسات العليا، لذلك لا يُترجم الى العربية، ويُكتفى بـ«البكلوريوس» أو «الماجستير».

النص الفارسي	الترجمة العربية	الملاحظات
كارشناسي پيوسته	البكلوريوس	حذف المتواصل (پيوسته)
كارشناسي ناپيوسته	البكلوريوس	حذف غير المتواصل (ناپيوسته)
كارشناسي ارشد پيوسته	الماجستير	حذف المتواصل (پيوسته)
كارشناسي ارشد ناپيوسته	الماجستير	حذف غير المتواصل (ناپيوسته)

أما السنة الدراسية الجامعية الإيرانية فهي مقسمة على فصلين يبدأ الأول في الأول من شهر «مِهر»[1] والذي يوافق (23 أيلول/ سبتمبر) ويبدأ الفصل الثاني في الأول من شهر «بَهمَن»[2] الموافق (21 كانون الثاني/ يناير) وتصدر شهادات القبول الدراسي والمباشرة بهذا النص:

النص الفارسي	دانشجو در نيمسال اول 1400-1401 در دانشگاه ثبت نام كرده و در نيمسال دوم 1400-1401 مشغول به تحصيل مي‌باشد
الترجمة العربية	تم قبول الطالب في الفصل الأول للعام الدراسي 2021-2022 (2021/9/23م) وهو متواصل في الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي 2021-2022 (2022/1/21م)
الملاحظات	تم ترجمة كلمة «نيمسال» والتي تعني (نصف سنة) الى (الفصل الدراسي) بسبب عدم التكافؤ الوظيفي وتم إضافة تاريخ بداية الفصل الدراسي حسب التقويم الميلادي الى الترجمة، للإنعدام التام (اللا تكافؤ)

كما كان يعتمد النظام التعليمي المدرسي الإيراني سابقاً حتى عام (2019م) نظام (5 – 3 – 3 – 1) خمس سنوات ابتدائية، ثلاث سنوات متوسطة، ثلاث سنوات ثانوية، وسنة تمهيدية للجامعة[3]. وهذا النظام غير مُعتَمد في أي من البلدان العربية، ويتعيّن على المترجم حينها الإضافة (الشرح في النص) من خلال إضافة عدد المرحلة كالتالي:

النص الفارسي	الترجمة العربية	الملاحظات
كلاس اول راهنمايي	الصف الأول المتوسط (السنة السادسة)	إضافة
كلاس اول دبيرستان	الصف الأول الثانوي (السنة التاسعة)	إضافة
مقطع پيش دانشگاهي	الصف التمهيدي للجامعة (الصف الثاني عشر)	إضافة

يُعتمد في ايران التاريخ الهجري الشمسي[4] في حين يُعتمد التقويم الميلادي في أغلب الدول

1 - الشهر السابع من السنة الإيرانية.
2 - الشهر الحادي عشر من السنة الإيرانية.
3 - تم تعديل هذا النظام في عام 2019 ليصبح (6- 3- 3).
4 - بَعتمد التاريخ الهجري الشمسي على دورة الأرض حول الشمس لذلك فان عدد أيام السنة الفارسية مساوٍ لعدد أيام السنة الميلادية، سوى أن مبدأ حساب التاريخ الهجري الشمسي يبدأ من سنة

العربية، وبما أن التقويم الهجري الشمسي الإيراني مجهول للقارئ العربي، يتحتم تبديل التواريخ الى بعضها عند الترجمة بين اللغتين العربية والفارسية، فمثلاً يجب تبديل التاريخ الشمسي (1400/1/1) الى (2021/3/21م) وذلك لأن القارئ العربي لا يعرف أساساً التاريخ الهجري الشمسي ولا فائدة من اشغاله بذلك.

ومن أنواع الإستبدال الثقافي (إعادة الترتيب) طريقة كتابة الأسماء في الوثائق الإيرانية والعربية، فالمستمسكات الإيرانية تتضمن اسم ولقب (اسم العائلة) للشخص ثم يتبعه كتابة اسم الأب في حين تكتب الأسماء في البلدان العربية إما بطريقة الإسم الثلاثي أو الرباعي ثم اسم العائلة بشكل متتابع وإليك مثاله:

طريقة كتابة الأسماء في المستمسكات الإيرانية	محمد شيرازي، فرزند: علي
طريقة كتابة الأسماء في البلدان العربية	1- محمد سعيد ناصر محمود 2- محمد سعيد المصري 3- محمد بن سعيد بن ناصر المصري
الملاحظات	من المستحسن استبدال الترتيب المتّبع في اللغة المبدأ الى الترتيب المتّبع في اللغة المقصد. محمد علي شيرازي (في الترجمة العربية) و محمد المصري، فرزند: سعيد

ولنأخذ مثالاً تطبيقاً آخر للترجمة من اللغة العربية الى الفارسية، من إجازة تخرّج في مرحلة البكالوريوس من جامعة المستنصرية في جمهورية العراق:

النص العربي	إنّ .... قد أتمّ متطلبات الدراسة وجاز الإمتحانات المطلوبة بنجاح
الترجمة الفارسية المباشرة (الحرفية)	همانا .... پيش نياز هاي تحصيل و امتحانات را با موفقيت به پايان رسانده است
الترجمة الفارسية المقترحة (المعدّلة)	بدينوسيله گواهي مي گردد ... كليه دروس و امتحانات مقرر اين دانشگاه را با موفقيت گذرانده است
الملاحظات	استبدال (إنّ) بعبارة (بدينوسيله گواهي مي‌شود = نؤيد بموجبه) و (متطلبات الدراسة) بـ (دروس مقرر = المقررات الدراسية)

النص العربي	وبناءً على ما أقرّه مجلس الجامعة المستنصرية قررنا منحه درجة بكالوريوس
الترجمة الفارسية	بنابر تصميم مجلس دانشگاه مستنصريه تصميم گرفتيم مدرك كارشناسي به او

هجرة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) ويبدأ السنة الفارسية في أول يوم من الربيع (21 آذار) ويرمز للسنة الهجرية الشمسية في ايران بحرف (ش) والميلادية بحرف (م) والهجرية القمرية بحرف (ق).

المباشرة (الحرفية)	اعطا گردد
الترجمة الفارسية المقترحة (المعدّلة)	لذا به استناد تصميم هيئت رئيسه دانشگاه مستنصريه مدرك كارشناسي به وي اعطا ميگردد
الملاحظات	استبدال (قررنا منحه) بـ (اعطا ميگردد = يُمنح)

النص العربي	مع الحقوق التي تخوّله إياها هذه الإجازة
الترجمة الفارسية المباشرة (الحرفية)	با كليه حقوق كه اين مجوز به او مي دهد
الترجمة الفارسية المقترحة (المعدّلة)	با كليه امتيازات مترتب بر اين دانشنامه
الملاحظات	استبدال (التي تخوله هذه الإجازة) بـ (مترتب بر اين دانشنامه = المتأتّية من هذه الإجازة)

النص الفارسي	وكيل حق مراجعه به اداره ثبت شركتها و اداره داريي را دارد
الترجمة العربية	يحق للوكيل مراجعة السجل التجاري ودائرة الضريبة
الملاحظات	استخدام مصطلح (السجل التجاري) وهي الدائرة المعنية بتسجيل الشركات بدل ترجمة النص (اداره ثبت شركتها = مديرية تسجيل الشركات) . واستخدام مصلح (دائرة الضريبة) عند ترجمة (ادارة دارايي = دائرة المالية) وبما أن دائرة الضريبة تابعة لوزارة المالية يُطلق عليها اصلاحاً (دارايي = المالية)

النص العربي	انجاز معاملات الموكل
الترجمة الفارسية	انجام كارهاي اداري موكل
الملاحظات	استخدام مصطلح (كارهاي اداري = الأعمال الإدارية) وعدم استخدام مصطلح (معاملات) المستخدم في الفارسية بمعنى (التعاملات مثل البيع والشراء والرهن)

النص العربي	إثبات أبوة .. طلب إشهاد
الترجمة الفارسية	اثبات نسب .. استشهاديه
الملاحظات	استخدام مصطلح (اثبات نسب = إثبات النسب) بدل (إثبات أبوة) ومصطلح (استشهاديه= إشهاد) بدل (تقاضاي اداي شهادت = طلب إشهاد)

الخاتمة:

حازت المدرسة التوليدية التحويلية لتشومسكي التي ظهرت في خمسينيات القرن العشرين على انتشار واسع ومكانة مميزة بين المدارس اللغوية الحديثة؛ لكونها تهتم بالجانب التفسيري والتحليلي بدلاً من الجانب الوصفي اللغوي، في محاولة علمية تطبيقية لتقديم صورة متكاملة وشمولية عن بنية اللغة وآلياتها التواصلية وميزاتها الإنسانية، ومدى علاقتها بالعقل والفكر الإنساني.

خلصت الدراسة في ضوء ما سبق إلى النتائج الآتية:

1. إن تشومسكي لم يأت بالمنهج التوليدي التحويلي محض الصدفة، إنما كان نتيجة حتمية لإطلاعه الواسع على علم اللسانيات اللغوية، وآراء مَن سبقه من العلماء ودراساتهم في المناهج اللغوية الحديثة، هذا فضلاً عن اطلاعه الكبير على الدراسات اللغوية العربية وعلومها وتأثره العميق بها بالأخص دراسته لعلم النحو العربي ونظريات العالم العربي (سيبويه).

2. إن الصلة وثيقة وعميقة بين أفكار العالم اللغوي الامريكي نعوم تشومسكي السياسية وآرائه الإنسانية العقلية، التي تمخضت عن معاصرته لكثير من الأحداث والتقلّبات الخارجية المؤثرة في حرية الشعوب وحياتهم الإنسانية.

3. تقر المدارس اللغوية المعاصرة للنظريّة التوليدية التحويلية بالدقة والموضوعية والأمانة العلمية التي اتسمت بها شخصية صاحب النظريّة نعوم تشومسكي؛ وفي الوقت نفسه لا يمكن التسليم التام لنظريّة تشومسكي في رفضه التام للمنهج السلوكي، فضلاً عن أنه ليس بالضرورة التسليم بكل مبادئ النظريّة وأسسها والتعامل معها على أنها كتاب مقدس في دراسة اللغة الحديثة.

4. ليس بالضرورة أن تكون هذه النظريّة صائبة في جميع جوانبها، وخير مثال على ذلك الطريقة الثانية في التحليل عند تشومسكي والتي أظهرت تناقضها مع مبادئ المنهج العامة. أما على المستوى الأكاديمي، فيمكن عدَّ هذا البحث إضافة علمية من شأنها فتح أفاق بحثية جديدة لبحث المشاكل المرتبطة بالترجمة القانونية من جهة، واقتراح عدد من الحلول بهدف إرساء تصور للترجمة القانونية بوصفها تخصصا قائما بذاته يدرس وفقا لمعايير منهجية على غرار ما يُعمل به في الدول المتطورة، و يندرج البحث منهجياً ضمن علم الترجمة التطبيقي الذي يضم في قسمه العام دراسة الترجمات ونقدها وإثارة كل ما يتعلق بإعداد المترجمين وتنشئتهم على المستويين الأكاديمي والاحترافي.

5- قدم البحث نموذجاً من الوسائل والحلول الجوهرية والشكلية لمشاكل الترجمة القانونية ودور المترجم في تقعيدها.

المصادر والمراجع:

آقا گل زاده، ف.، و آخرون. (2010). التحليل اللغوي للأحكام القضائية على أساس النموذج الإبداعي: نهج في مجال اللغويات القانونية. *العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية*. 1، ص ص 11-27

أمينة، ش. (2016). إشكالية ترجمة النص القانوني. مقاليد، جامعة قاصدي مرباح ورقله ، 10، ص ص 127-134

البستنجي، ي. م. (2020). قراءة في النظرية التوليدية التحويلية. مجلة دواة، 25، ص ص 92-98

بناني، م. ص. (1985). *المدارس اللسانية في التراث العربي* (ط 1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوحلاسه، س. (2012). أهمية نظرية قواعد الحالات لشارل فيلمور في ترجمة النصوص الأدبية ترجمتا "منير البعلبكي" و"دار أسامة" لقصة مدينتين لتشارلز ديكنز نموذجاً. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري

بوطرافية، ل. (2009). *البعد الثقافي في الترجمة القانونية: قانون الأسرة الجزائرية أنموذجاً*. وهران: جامعة وهران.

تشومسكي، ن. (1985). *جوانب من نظرية النحو* (ط1). (م. ج. باقر، مترجم) الموصل: مطبعة الجامعة.

تشومسكي، ن. (1993). *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها* (ط 1). (م. فتيح، مترجم) القاهرة: دار الفكر العربي.

جروت، د. آ. (1993). *القانون والترجمة* .

جيه، د.، وهيغنز اي، هـ. ا. (2002). *التفكير في الترجمة العربية، دورة في طرق الترجمة من العربية إلى الإنجليزية*. لندن: هيرفي إس أون هيغينز آي.

حبيبي، ح. (1382ش). بعض السمات اللغوية والأمثلة على المصطلحات القانونية الإدارية والديوانية في ثلاثة قوانين مهمة للبرلمان الأول في العهد الدستوري. *مجلة نامه فرهنكستان*، 5/4 ، ص ص 14-20

الحسيني، س. (2010). *دراسة في الترجمة والتعريب*. القاهرة: جمعية المترجمين واللغويين المصريين والعرب.

الديداوي، م. (1992). *علم الترجمة بين النظرية والتطبيق*. تونس: دار المعارف.

الراجحي، ع. (1988). *النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج* (ط 1). (د.م): مطبعة الانتصار.

روشن، ب.، وبهبودي، س. (2009). وصف السمات التركيبية والمعجمية لنصوص القانون المدني الفارسية. العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية ، 9، ص ص 108-119

ريكور، ب. (2008). *عن الترجمة* (ط 1). (ح. خمري، مترجم) بيروت: الدار العربية للعلوم.

زكريا، م. (1984). *مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

زكريا، م. (1986). *الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام)*. بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات.

سيبويه، ع. ب. (1988). *الكتاب*. (ع. ا. هارون، تدوين) القاهرة: الخانجي.

شارما، ف. (2015). أهمية الإضافة والحذف في الترجمة. *مجلة الترجمة الدولية*،27، ص ص 6-15

شاملي، ن.، وحسنعليان، س. (2018). التحويل بالرتبة في الصحيفة السجادية في ضوء نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، 45، ص ص 28-33

الشايب، ف. ح. (1999). *محاضرات في اللسانيات* (ط 1). عمان: عالم الكتب الحديثة.

الطالقاني، م. ح. (2018). جدلية الكلام بين لسانيات النص وتداولية المعنى. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، 45، ص ص 442-463.

العتابي، أ. ك. (2020). رؤية في المنهج التوليدي. *مجلة كلية التربية*، 6، ص ص28-53

عمايرة، ا. (1984). *في نحو اللغة وتراكيبها* (ط 1). لبنان: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

ليونز، ج. (1985). *نظرية تشومسكي اللغوية* (ط 1). (ح. خليل، مترجم) دار المعرفة الجامعية.

مقدادي، ح. م. (2020). النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي. *مجلة آداب ذي قار*، 32، ص ص 149-169

نجادات، ن. م. (2015). النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية والعربية. *مجلة كلية دار العلوم*، 86، ص ص 177-205

وزين پور، ن. (1367ش). *بر سمند سخن*. طهران: فروغي.

ياقوت، م. س. (1985). *قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين* (ط 1). مصر: دار المعارف.

المواقع الألكترونية:

السليمان، ع. ا. (2022). *الترجمة القانونية – قواعدها وتقنياتها الأساسية*. (م. ا. التخصصات) مركز البحوث والدراسات: (ص،1)

https://www.atinternational.org/forums/showthread.php?t=8625

صوان، ف. م. (2018،). *تاريخ نظرية الترجمة في القرن العشرين*.

https://academiworld.org/history-of-translation-theory_16

عابدخراساني، م. (1393ش). *دارالترجمه وپيشينه تاريخي آن*. (ص،1)

https://www.zebhi.ir/print.php?ToDo=ShowArticles&AID=106038

References

Agha Golzadeh, F., et al (2010). Linguistic analysis of court rulings based on the creative model: an approach to legal linguistics. Humanities and Cultural Studies, 1, 11-27.

Amina, Sh. (2016). The problem of translating the legal text. Maqalid, Kasdi Merbah Ouargla University 10,127-134

Al Bustanji, J. M. (2020). A reading of transformational generative theory. Dowat magazine,25,92-98

Al-Husseini, S. (2010). Study in translation and localization. Cairo: Egyptian and Arab Translators and Linguists Association.

Al-Didawi, m. (1992). Translation science between theory and practice. Tunisia: Dar Al Maaref.

Al-Rajhi, A. (1988). Arabic Grammar and Modern Lesson, Curriculum Research (I 1). (DM): Al-Intisar Press.

Al-Shayeb, F. h. (1999). Lectures in Linguistics (I 1). Amman: The World of Modern Books.

Al-Taleqani, M. h. (2018). Dialectical speech between the linguistics of the text and the deliberative meaning. Journal of the Islamic University College,45,433-448.

Al-Atabi, a. K. (2020). A vision in obstetrics. Journal of the College of Education, 6,28-53.

Amayra, A. (1984). On the grammar of language and its structures (I 1). Lebanon: Knowledge World for Publishing and Distribution.

Banani, M. s. (1985). Linguistic Schools in the Arab Heritage (1st Edition). Algeria: Diwan of University Press.

Bouhlassa, S. (2012). The Importance of Charles Fillmore's Case Rules Theory in Translating Literary Texts "Mounir Baalbaki" and "Dar Osama" translated Charles Dickens' Tale of Two Cities as an example. Constantine, Algeria: Mentouri University.

Boutrafia, L. (2009). The cultural dimension in legal translation: Algerian family law as a model. Oran: University of Oran.

Chomsky, N. (1985). Aspects of grammar theory (1st ed.). (M. J. Baqer, translator) Mosul: University Press.

Chomsky, N. (1993). Linguistic knowledge: its nature, origins and uses (I 1). (M. Fitaih, translator) Cairo: Arab Thought House.

Grout, Dr. a. (1993). Law and Translation.

habibi, h. (1382 St.). Some linguistic features and examples of administrative and bureaucratic legal terms in three important laws of the first parliament in the constitutional era. Namah Farhankestan magazine , 4(5)14-20 .

J, D., and Higgins E, H. a. (2002). Reflection on Arabic translation, a course in methods of translation from Arabic into English. London: Hervey S on Higgins ai.

Lyons, c. (1985). Chomsky's Linguistic Theory (1st ed.). (H. Khalil, translator) University Knowledge House.

Miqdadi, h. M. (2020). Chomsky's transformational generative theory. Dhi Qar Literatures Magazine,32,149-166.

Najadat, n. M. (2015). Generative transformational theory from the perspective of linguistic, grammatical and Arabic studies. Journal of the Faculty of Dar Al Uloom,86,177-205.

Roshen, B., and Behbudi, S. (2009). Describe the structural and lexical features of Persian civil law texts. Humanities and Cultural Studies, 9,105-123.

Ricor, b. (2008). About translation. (H. Khumri, translator) Beirut: Arab House of Sciences.

Sibawayh, A. B. (1988). the book. (A. A. Harun, transcribing) Cairo: Al-Khanji.

Sharma, F. (2015). The importance of addition and deletion in translation. International Translation Journal,27,6-15.

Shamli, N., and Hassan Olayan, S. (2018). Transformation by rank in Sahifa al-Sajjadiya in the light of Chomsky's Generative Transformational Theory. Journal of the Islamic University College, 45,28-33.

Taber ،.E .N .(1969). *The Theory and Practice of Translation* .Leiden.

Vezinpour, N (1367 st.). Bur Samand Sakhn. Tehran: Foroughi.

Yaqoot, M. s. (1985). Grammatical appreciation issues between the ancients and the moderns (I 1). Egypt: Dar al-Maarif.

Zakaria, M. (1984). Topics in linguistic theory and language education. Beirut: University Foundation for Studies and Publishing.

Zakaria, M. (1986). Linguistics (modern linguistics principles and flags). Beirut: The University Foundation for Studies.

websites:

Suleiman, A. a. (2022,). Legal translation - its basic rules and techniques. (M.A. Specializations) Research and Studies Center: (p.1)

https://www.atinternational.org/forums/showthread.php?t=8625

Sawan, F. M. (2018). History of translation theory in the twentieth century

https://academiworld.org/history-of-translation-theory_16

Abed Khorasani, m. (1393 St., 1 20). Dar Al-Tarjamah and Bicheneh Histori Ann.

https://www.zebhi.ir/print.php?ToDo=ShowArticles&AID=106038 (p.1)